الأمم المتحدة

A/HRC/55/SR.55

الجمعية العامة

Distr.: General
24 June 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

محضر موجز للجلسة 55

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 4 نيسان/أبريل 2024، الساعة 14/30

الرئيس: السيد زنيبر .....(المغرب)

المحتويات

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس *(تابع)*

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن تبين التصويبات في مذكرة وأن تُدرج أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وسيعاد إصدار أي محاضر مصوَّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة 14/30.

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس *(تابع)* (A/HRC/55/L.19 وA/HRC/55/L.21 وA/HRC/55/L.25)

1- **الرئيس:** قال إن بيانات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات قيد النظر في الجلسة الحالية قد نُشرت في الشبكة الخارجية للمجلس.

مشروع القرار A/HRC/55/L.19: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

2- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، أي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي ثابت في التزامه بإبقاء حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على رأس جدول أعمال المجلس. وأثنى على المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما تبذله من جهود حازمة في سياق التحقيق في الحالة في البلد وتقديم تقارير عنها. فبعد مرور عشر سنوات على نشر لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها المرجعي (A/HRC/25/63)، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان في البلد، وهي انتهاكات قد يصل بعضها إلى حد جرائم ضد الإنسانية. وأضاف المتحدث أن القيود المفروضة على حرية التعبير قد شُدِّدت وزاد تقييد الحقوق الأساسية الأخرى بموجب قوانين جديدة تُنفذ من خلال عقوبات قاسية ومحاكمات علنية. وقال إن التركيز المتجدد مؤخراً على تطوير برامج القذائف التسيارية يهدر موارد قيمة تمس الحاجة إليها في ضمان رفاه المواطنين، الأمر الذي يتسبب في انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. وذكّر بتعرض الفارين الذين أعيدوا قسراً إلى البلد للتعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان.

3- واستطرد المتحدث قائلاً إنه من الأهمية الحاسمة بمكان ألا تغيب عن بال المجتمع الدولي الأزمة الإنسانية المستمرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وباعتماد مشروع القرار، سيتسنى للمجلس تجديد ولاية المقررة الخاصة وتكليف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) بتقييم تنفيذ توصيات لجنة التحقيق وتقديم تقرير إلى المجلس في عام 2025. ولا يمكن أن يكون هناك سلام ولا مصالحة في شبه الجزيرة الكورية دون مساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الماضية والحالية. وأعرب المتحدث عن أمله في أن تتيح الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل ضمان المساءلة إحقاقَ العدالة لفائدة جميع ضحايا السياسات القمعية لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما تعرضوا له من آلام ومعاناة. وحث جميع الوفود على تأييد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

4- **الرئيس:** أعلن أن 10 دول إضافية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

5- **السيد فورادوري** (الأرجنتين): أدلى ببيان عام قبل اتخاذ القرار، وقال إنه يرحب بمشروع القرار. وأوضح أن حكومة بلده تشعر بالقلق إزاء الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير والحق في الغذاء. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس، وبعد مرور أكثر من 10 سنوات على إنشاء لجنة التحقيق، لا تزال الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان مستمرة في البلد، وبلغ بعضها حد جرائم ضد الإنسانية وفقاً لآخر تقرير للمقررة الخاصة (A/HRC/55/63). وينبغي للدولة المعنية أن تتعاون مع آليات حماية حقوق الإنسان مثل المفوضية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة، وأن تسمح لها بزيارة البلد. واعتبر المتحدث أن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول، التي يجب أن تكفل التحقيق في أي انتهاكات والمعاقبة عليها حتى تتمكن المجتمعات والأفراد المتضررون من التمتع الكامل بحقوقهم. ويتحمل المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، مسؤوليةً مؤسسيةً إزاء مواصلة العمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وثقتها الأمم المتحدة.

6- **الرئيس:** دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

7- **السيد بانغ كوانغ هيوك** (المراقب عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يشجب ويرفض بشدة مشروع القرار، ويعتبره وثيقة مسيسة لا صلة لها بالسعي الصادق إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يقدم سنوياً نفس القرار إلى المجلس، بناءً على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية وكجزءٍ من استراتيجية شنيعة تسعى، على أساس الباطل والخداع، إلى تقويض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واعتبر المتحدث أن قضايا حقوق الإنسان التي يثيرها الغرب لا توجد ولا يمكن أن توجد في ظل النظام الاشتراكي لبلده، الذي تحظى فيه احتياجات الشعب ومصالحه بالأولوية المطلقة. والواقع يشهد بأنه بفضل سياسات حزب العمال الكوري التي تركز على أولوية الشعب، تُبنى وحدات سكنية حديثة في جميع أنحاء البلد على نفقة الدولة لتزويد العمال العاديين بالسكن مجاناً. ويزود الأطفال في جميع أنحاء البلد بمنتجات الألبان على أساس يومي، في حين أطلقت الدولة مؤخراً مبادرة جديدة واسعة النطاق تهدف إلى تحسين سبل العيش على الصعيد المحلي.

8- واستطرد المتحدث قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يغض الطرف عن تلك السياسات والإنجازات، ويصر على تقديم قراراته الملفقة من أجل تشويه سمعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشيطنتها ولتعزيز مصالحه السياسية والاستراتيجية والسعي بنشاط إلى تنفيذ سياسة الولايات المتحدة العدائية الرامية إلى الإطاحة بنظام الحكم في البلد. والحاصل هو أن المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار جميعهم، دون استثناء، هم من أهم منتهكي حقوق الإنسان ولهم سجلات إجرامية في العدوان على بلدان أخرى وفي تقتيل الأبرياء وتقويض التمتع بالحق في الحياة والتنمية، سواء داخل بلدانهم أو خارجها. وقد فقدت هذه الدول كل صفة للحديث عن حقوق الإنسان. وينبغي لأعضاء المجلس الذين يتطلعون إلى الاستقلال والعدالة أن يعربوا عن معارضتهم بالنأي بأنفسهم عن مشروع القرار، الذي هو مظهر من مظاهر التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين والتعارض مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار

9- **السيد ماو بيزونغ** (الصين): قال إن حكومة بلده تدعو دائماً إلى الحوار البناء والتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان وتعارض أي تسييس أو معايير مزدوجة أو انتقائية أو نهُج صدامية. وينبغي لجميع الأطراف أن تحترم احتراماً تاماً سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستقلالها وأن تقيّم بموضوعية إنجازات البلد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومشروع القرار قيد النظر ليس عادلاً ولا موضوعياً. وقال المتحدث إن المشروع لا يراعي الحالة الحقيقية على أرض الواقع ويسعى إلى تمديد ولاية آليات خاصة ببلدان بعينها دون موافقة البلد المعني. فتسييس قضايا حقوق الإنسان بهذه الطريقة لا يساعد على تعزيز الحوار والتعاون. ومن هذا المنطلق خلص المتحدث إلى أن وفد بلده لن ينضم إلى توافق الآراء.

10- **السيد غيرماي** (إريتريا): قال إن تعزيز حقوق الإنسان يجب أن يسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، ويجب معالجة قضايا حقوق الإنسان على قدم المساواة وبطريقة تحترم السيادة الوطنية وتعزز الالتزام والتعاون. وقال إن حكومة بلده تعارض فرض تدابير خاصة ببلدان بعينها على دول الجنوب العالمي. وأضاف أن وفد بلده، إذ يرحب بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عملية الاستعراض الدوري الشامل، فهو يدعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع هذا البلد على أساس الاحترام المتبادل والحوار والتعاون وإلى رفع جميع التدابير السياساتية الانفرادية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، قال إن وفد بلده ينأى بنفسه عن مشروع القرار.

11- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن حكومة بلده تعارض الولايات الانتقائية والمسيسة مثل الولاية المشار إليها في مشروع القرار. واعتبر أن القرارات المفروضة ضد إرادة البلد المعني تمثل خطوة غير فعالة وتبديداً للموارد، ولا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان. وأضاف أن معارضة وفد بلده لا تنطوي مع ذلك على أي حكم قيمي بشأن المسائل المعلقة المشار إليها في الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة، التي تتطلب حلاً عادلاً ومشرفاً بموافقة جميع الأطراف المعنية. واعتبر المتحدث أن التعاون القائم على الاحترام فيما بين جميع البلدان، استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، هو أنجع وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أثبتت آلية غير تمييزية مثل الاستعراض الدوري الشامل أنها الطريقة المثلى لمعالجة موضوع حقوق الإنسان في جميع البلدان على أساس المساواة. وخلص المتحدث في ضوء هذه الاعتبارات إلى أن وفد بلده لا يمكنه تأييد مشروع القرار وأنه ينأى بنفسه عن توافق الآراء.

12- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/55/L.19.*

مشروع القرار A/HRC/55/L.21 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

13- **السيد مانلي** (المراقب عن المملكة المتحدة): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب وفد بلده، إن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وجّهت رسالة واضحة ومأساوية إلى المجلس مفادها أن العنف في البلد قد بلغ نطاقاً لم يسبق له مثيل منذ أربع سنوات. فالعنف الذي يمارسه الرئيس الأسد وحلفاؤه على السكان السوريين طال المستشفيات والمدارس والأسواق، بيد أن الخسارة المأساوية في أرواح المدنيين ظلت أمراً يتجاهله نظام من الواضح أنه لا يكترث لشعبه. وقال المتحدث إن مشروع القرار يسلط الضوء على الخسائر المستمرة والمتصاعدة في صفوف المدنيين وسط عدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والوفيات أثناء الاحتجاز، فضلاً عن العنف الجنسي والجنساني الذي غالباً ما يؤدي إلى وصم الناجين وعزلهم. وبعد مرور ثلاثة عشر عاماً على النزاع، لا يزال الوضع الإنساني أكثر من أي وقت مضى محفوفاً بالمخاطر، ويظل شريان المساعدات العابرة للحدود متوقفاً على استمرار موافقة السلطات التي يبدو أنها تهتم بالمكاسب السياسية أكثر من اهتمامها بشعبها.

14- وأوضح المتحدث أن المجلس سيعبّر، من خلال مشروع القرار، عن إدانته لهذه التجاوزات والانتهاكات الصارخة، وسيشدد على الحاجة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتوصل إلى حل سياسي، وسيدعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وبصورة آمنة ومستدامة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وسيرحب مشروع القرار أيضاً بالتقدم المحرز في ضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا وفي إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، التي تشكل خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة لآلاف الأشخاص الذين ما زالوا ينتظرون معرفة مصير أحبائهم. ومن الأهمية بمكان أن مشروع القرار سيجدد ولاية لجنة التحقيق لسنة أخرى. فقد أتاح العمل الممتاز الذي اضطلعت به اللجنة أساساً واضحاً لكفالة المساءلة عن الجرائم البشعة وضمان عدم نسيان الواقع المرير في سوريا. وأعرب المتحدث عن رغبته في توجيه الشكر إلى جميع من شارك بصورة بناءة في المشاورات غير الرسمية، وحث الدول الأعضاء في المجلس على التصويت لصالح مشروع القرار في حالة إذا ما طُلب إجراء تصويت عليه.

15- **الرئيس**: أعلن أن تسع دول إضافية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

16- **السيد البوعينين** (قطر): قال إن مشروع القرار يتزامن مع بداية العام الرابع عشر من النزاع الذي عانى خلاله الشعب السوري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتدهور كبير للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويحتاج حوالي 16,7 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، وهو أكبر عدد من المحتاجين منذ بدء النزاع. وفي ظل عدم وجود أي مؤشرات حقيقية على قرب التوصل إلى حل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري، فإن على مجلس حقوق الإنسان مواصلة إدانة وتوثيق جميع الانتهاكات والجرائم التي ترتكب بحق الشعب السوري من جانب جميع الأطراف وعلى رأسها النظام السوري.

17- وقال المتحدث إن المجلس سيعرب، من خلال مشروع القرار، عن ترحيبه بالعمل والدور المهم الذي تؤديه لجنة التحقيق الدولية المستقلة، فضلاً عن التقدم المحرز نحو المساءلة الدولية وإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين، وسيدعو جميع أطراف النزاع والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة إلى التعاون مع المؤسسة بحسن نية. وسيتضمن مشروع القرار أيضاً دعوة موجهة إلى جميع الأطراف للحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وبصورة آمنة ومستدامة. وأعرب المتحدث عن أمل وفد بلده في أن يصوت أعضاء المجلس لصالح النص لأنهم بذلك سيبعثون برسالة إلى الشعب السوري مفادها أن محنته لا تزال على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي.

18- **السيد بونافونت** (فرنسا): قال إن مرور الوقت لا يمكن أن يبرر النسيان أو الإهمال. فبعد مرور ثلاثة عشر عاماً على القمع الوحشي للمظاهرات السلمية المؤيدة للديمقراطية، تظل حالة حقوق الإنسان في سوريا واحدة من أخطر الأوضاع في العالم. فالنظام وحده هو المسؤول عن المعاناة، وعنفه ضد شعبه لا يعرف حدوداً. فهناك نحو 6 ملايين لاجئ وعلى الأقل نفس العدد من المشردين داخلياً. وقُتل 000 500 شخص وتعرض 000 130 آخرون للاختفاء القسري. ويعاني جميع السكان من فقر هائل.

19- وقال المتحدث إن فرنسا، التي لا تذخر جهداً من أجل كفالة أن تظل حالة حقوق الإنسان في سوريا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، هي أحد مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، وإن المشروع سيجدد ولاية لجنة التحقيق لسنة أخرى. وباعتماد النص، سيدين المجلس أيضاً العنف المميت الذي يتعرض له الشعب السوري، وسيدعو إلى إيصال المعونة الإنسانية دون عوائق وتقديم الدعم إلى الأشخاص الذين يسعون إلى معرفة مصير أحبائهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للسلطات أن تفرج فوراً عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً وأن توضح مصير الأشخاص المفقودين.

20- وبدون مشاركة الرئيس الأسد في حل سياسي موثوق به يستند إلى قرار مجلس الأمن 2254(2015)، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سوريا ولا أي عودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين والمشردين. ومن أجل مصلحة الشعب السوري، لن تغيّر فرنسا موقفها حتى يتحقق تقدم حقيقي ودائم نحو هذا الحل. وختم المتحدث قائلاً إن وفد بلده سيصوت لصالح النص ويدعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذوه.

21- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تؤيد بحزم مشروع القرار وتمديد ولاية لجنة التحقيق. وأضافت أن أكثر من عقد من القمع الوحشي قد ترك ندوباً عميقة في جميع أنحاء سوريا، مما يحتم على اللجنة مواصلة عملها في الإبلاغ عن الفظائع والانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتوثيقها. وقد أفضت هذه الانتهاكات والتجاوزات – التي تشمل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي، ومصادرة الممتلكات، والتجنيد القسري – باللجنة إلى استنتاج مؤداه أن سوريا لا تزال غير آمنة لعودة ما يقرب من 7 ملايين لاجئ، أي أكثر من نصف سكان البلد قبل الحرب. ومن المهم التذكير بأنه قبل 13 عاماً، كان تعذيب الأطفال وإساءة معاملتهم على أيدي القوات السورية هو ما دفع المواطنين إلى الشوارع للتظاهر سلمياً.

22- وقالت المتحدثة إن وفد بلدها يكرر دعوته إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً. فأكثر من 000 155 سوري لا يزالون في عداد المفقودين أو محتجزين تعسفاً. وتستحق أسرهم إجابات. ولهذا السبب رحبت بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين ودعت جميع الأطراف إلى التعاون معها بحسن نية. وأضافت أن على المجلس أن يظهر للناجين وعائلات المفقودين والمحتجزين أنه يولي قيمة للمساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في سوريا، والتي بلغ بعضها حد جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وختمت المتحدثة قائلة إن التصويت لصالح مشروع القرار وولاية لجنة التحقيق هو تصويت للتضامن مع الناجين السوريين والتزام بتعزيز المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الشنيعة.

23- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين هم أعضاء في المجلس، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار، لا سيما تجديد ولاية لجنة التحقيق. وأضاف أن الاتحاد يؤيد تماماً التشديد على المساءلة والعدالة، بما في ذلك من خلال عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، والتركيز المستمر على مصير الأشخاص المفقودين. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يود أن يكرر الدعوة الواردة في مشروع القرار إلى وقف كامل وفوري وشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، وأن يؤكد من جديد التزامه بسيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. وأخيراً، أعرب عن رغبته في تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي الكامل لعملية سياسية يقودها السوريون ويتملكون زمامها، بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وآمنة وذات مغزى وعلى قدم المساواة، تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2254(2015). وخلص إلى أن الحل السياسي يظل ضرورياً للغاية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في سوريا. ولهذه الأسباب، يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار ويأمل اعتماده بتوافق الآراء.

24- **الرئيس:** دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

25- **السيد أحمد** (المراقب عن الجمهورية العربية السورية): قال إن مشروع القرار ما هو إلا وثيقة تضليلية أخرى يستخدمها مقدمو المشروع للترويج لروايتهم عن الأوضاع في الجمهورية العربية السورية. وقد حبكت هذه الرواية ما يسمى بـ "لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، وهي لجنة هدفها الوحيد هو إنتاج مبررات لسياسات مقدمي المشروع التدميرية والتخريبية ضد بلده. وكما بيّن وفد بلده في مرات سابقة، لا يمكن الادعاء بموضوعية النص أو مصداقيته أو حتى تلبيته حداً أدنى من التوازن. بل إن المشروع لا يرقى ليوصف بوثيقة من وثائق الأمم المتحدة، إذ تقدمه دول تحتل حالياً أجزاء من الأراضي السورية، وتواصل أعمالها العدوانية ضد الدولة السورية وتشجع القوة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، على ضرب المرافق المدنية في سوريا، كما حدث في العدوان الأخير على القنصلية الإيرانية الواقعة في حي سكني، الذي ذهب ضحيته مدنيون. وأضاف المتحدث أن الدول المقدمة لمشروع القرار تدعم أيضاً جماعات إرهابية مدرجة في قوائم مجلس الأمن وترعى ميليشيات انفصالية تهدد وحدة البلد وسلامته الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تفرض هذه الدول تدابير قسرية انفرادية تتعمد إحداث أكبر ضرر ممكن بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري ومصادر رزقه.

26- ومع كل هذه الانتهاكات الممنهجة لميثاق الأمم المتحدة، تدعي المملكة المتحدة ومقدمو مشروع القرار استرشادهم بمبادئ الميثاق وأهدافه والتزامهم القوي بالاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وبالتأكيد، فإن نصاً مقدماً من هذه الدول سيتجاهل جرائمها وأعمالها غير المشروعة ضد حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية للسوريين، خاصة الأشخاص الأكثر ضعفاً، كالنساء والأطفال، الذين تدعي الحرص على حقوقهم ورفاههم. وعلاوة على ذلك، يحمل مشروع القرار تبعات سلبية بل خطيرة على عمل المجلس ككل، إذ استُخدم للترويج لمفاهيم غير توافقية وتكريسها وإيجاد سوابق لاستخدامها ضد سيادة الدول، ناهيك عن معالجة قضايا تتجاوز ولاية المجلس.

وختم المتحدث قائلاً إن وفد سوريا يدعو الدول الأعضاء، بناءً على ما سبق، لا إلى التصويت ضد المشروع فحسب بل إلى إدانة نهج مقدميه، لانتهاكه المبادئ التي ينبغي أن يرتكز عليها عمل المجلس وتقويضه لفعالية دوره كآلية لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

27- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن حكومة بلده ترفض أي محاولة لتقويض استقلال الجمهورية العربية السورية أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية وتؤيد الجهود الرامية إلى معالجة الحالة الراهنة من خلال حل سلمي وعادل وتفاوضي يحترم الحق في تقرير المصير. ويستحق الشعب السوري أن يعيش في سلام وأن يعيد بناء بلده بعد أكثر من عقد من الصراع الذي أشعلته الطموحات الجيوسياسية للقوى الغربية. وأضاف أن سوريا تحتاج أكثر إلى المزيد من التضامن والتعاون بدلاً من الآليات العقابية. واعتبر المتحدث أن إنشاء آليات متحيزة يتعارض مع روح التعاون التي ينبغي أن تسود في المجلس ولا يؤدي إلا إلى تعزيز التصادم والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية.

28- وقال إن وفد بلده يشجب التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سوريا، والتي تعوق التنمية الوطنية، ويدين الانتهاكات الأخيرة لسيادة البلد، بما في ذلك الهجمات على المباني الدبلوماسية في دمشق. وأوضح أن مشروع القرار تمييزي ولا يضع في الاعتبار العوامل التي تؤثر في الحالة الراهنة للشعب السوري، الذي هو ضحية لصراع تعتمل فيه نزاعات إمبريالية. وخلص المتحدث إلى أنه لا يستطيع تأييد النص للأسباب التي أوضحها؛ وقال إن وفد بلده يدعو إلى إجراء تصويت وسيصوت ضد مشروع القرار.

29- **السيدة لي شياومي** (الصين): قالت إن مشروع القرار يهدف إلى ممارسة الضغط على الحكومة السورية مع تجاهل الأسباب الجذرية للمشاكل التي يواجهها البلد وتجاهل الضرر الذي يلحق بحقوق الإنسان الواجبة للشعب السوري نتيجة التدخل العسكري غير المشروع والتدابير القسرية الانفرادية التي تتخذها دول أجنبية. واعتبرت أن النص بصيغته الحالية يفتقر تماماً إلى الإنصاف أو العدالة أو الموضوعية أو التوازن. وبعض مقدمي مشروع القرار الرئيسيين أنفسهم مسؤولون في المقام الأول عن الحالة الراهنة نتيجة لتدخلاتهم العسكرية غير المشروعة وفرضهم العشوائي لتدابير قسرية انفرادية. وهذه البلدان لا تعتزم تحمل المسؤوليات التي تقع عليها؛ وبدلاً من ذلك، تستخدم النص للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد، مركزة من منظور أحادي الجانب على حالة حقوق الإنسان ومتجاهلة الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة سبل العيش، والتعجيل بإعادة التعمير، ومكافحة الإرهاب. وهذا التسييس الصارخ والكيل بمكيالين لن يؤديا إلا إلى تفاقم النزاع وإهدار موارد المجلس القيمة. وحثت الصين الدول المعنية على احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها ووقف تدخلاتها العسكرية غير القانونية ورفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب والمساهمة بصورة حقيقية في إعادة بناء المجتمع وتحسين حياة الناس في سوريا. وقالت إن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار ويحث جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.

30- **السيد بلاديهان** (الجزائر): قال إنه يجب على المجلس أن يكفل العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في نظره في قضايا حقوق الإنسان وأن يتجنب التسييس. وكون مشروع القرار لا يحظى بدعم البلد المعني لن يساعد على تعزيز حالة حقوق الإنسان في البلد. وأضاف المتحدث أن مشروع القرار أغفل جملة من التحديات التي تواجهها الحكومة السورية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وأثر التدابير القسرية الانفرادية، والممارسات الاستيطانية في الجولان السوري المحتل. ويجب احترام السلامة الإقليمية لسوريا ووحدتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. ودعا المتحدث إلى الحوار البناء باعتباره النهج الأكثر فعالية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في البلد. وأعرب المتحدث عن شعور وفد بلده بالقلق إزاء وجود معايير مزدوجة صارخة يطبقها المجلس في معالجة مختلف قضايا حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

فعلى سبيل المثال، حظرت بعض البلدان تصدير الأسلحة إلى مناطق نزاع معينة بينما سمحت بها في مناطق أخرى. ولم تبادر هذه البلدان نفسها حتى الآن إلى اتخاذ أي إجراء ذي مصداقية يهدف إلى وقف جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ولم يتّخذ المجلس أي إجراء في سياق قُتل فيه على مرأى ومسمع منه أكثر من 30 000 فلسطيني، جلهم من النساء والأطفال. وخلص المتحدث إلى أن الوفد الجزائري سيصوّت لكل هذه الأسباب ضد مشروع القرار.

31- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن وفد بلده يشعر بقلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في سوريا، بناءً على ما وثقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وأضاف أن البرازيل تدين بشدة انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي لا تزال ترتكبها جهات فاعلة مختلفة في البلد. وأضاف أن وفد بلده لا يزال يدعم دعماً كاملاً عمل لجنة التحقيق وأنه يحيط علماً بتوصياتها. وعلى الرغم من أن الوفد يقدر قرار مقدمي المشروع بشأن خفض عدد القرارات السنوية في هذا الموضوع من ثلاثة قرارات إلى قرارين، فإنه لا يزال يعتبر أن هذا العدد مفرط مقارنة بالممارسة المتبعة فيما يتعلق بحالات البلدان الأخرى. واعتبر، إضافة إلى ذلك، أن النص قيد النظر لا يزال غير متوازن وانتقائي ومتحيز إلى حد كبير. وأوضح المتحدث أن جهات فاعلة متعددة تتحمل مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد، رغم أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان السوريين تقع على الحكومة السورية. وقال إن وفد بلده يواصل دعم مشاركة المجلس في تعزيز حل سياسي للنزاع السوري قائم على حقوق الإنسان. وختم المتحدث قائلاً إن وفد البرازيل سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

32- *بناءً على طلب ممثل كوبا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، بنن، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رومانيا، شيلي، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، لكسمبرغ، ليتوانيا، ملاوي، هندوراس، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

إريتريا، بوروندي، الجزائر، الصين، كوبا.

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البرازيل، بنغلاديش، جنوب أفريقيا، السودان، الصومال، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، ماليزيا، المغرب، ملديف، الهند.

33- *اعتمد مشروع القرار A/HRC/55/L.21 بأغلبية 27 صوتاً مقابل 5 أصوات، مع امتناع 15 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/HRC/55/L.25: حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي

34- **السيدة فيليبينكو** (المراقبة عن أوكرانيا): قالت في معرض تقديمها لمشروع القرار إن هدفه الرئيسي هو تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا حتى تتمكن من مواصلة عملها المهم وفقاً للولاية المنشأة بموجب قرار المجلس 1/49. وخلصت اللجنة إلى أن السلطات الروسية ارتكبت انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني في جميع مناطق أوكرانيا الواقعة تحت الاحتلال الروسي المؤقت. وأضافت أن الهجمات الروسية العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية – مثل الهجوم الذي وقع في وقت سابق من اليوم نفسه بمُسيَّرات شاهد الإيرانية على مبنى سكني في خاركيف والذي أسفر عن مقتل أربعة أشخاص، من بينهم ثلاثة من عمال الإنقاذ – والقتل المتعمد، والاحتجاز غير القانوني، والاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للتعذيب ضد المدنيين وأسرى الحرب على حد سواء، والاغتصاب، والتهجير القسري وترحيل الأطفال، كلها أمور تشكل انتهاكات صارخة تصل إلى حد جرائم حرب. واستمرار عمل اللجنة أمر حاسم في ضمان المساءلة عن تلك الفظائع.

35- وقالت إن البعض قد يوحي بأن مشروع القرار متحيز أو يمكن أن يمنع الحوار، لكنه في حقيقة الأمر لا يسعى إلا إلى كفالة أن يواكب المجلس الفظائع التي تحدث على أرض الواقع نتيجة للغزو الذي شنته روسيا دون مسوغ أو مبرر، وأن تكون هناك آلية دولية مستقلة لجمع الأدلة على ما يتكبده شعب أوكرانيا. وقد بُذل جهد لتحديث النص بأكبر قدر ممكن من الوقائع لكي يعكس استنتاجات اللجنة بدقة. والصيغ المضافة حديثاً بشأن قضايا مثل الاستخدام المنهجي للتعذيب، والتأثير على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والهجمات على المدارس، والأثر البيئي، وتدمير التراث الثقافي، والانتخابات غير القانونية التي أجرتها روسيا في الأراضي المحتلة، تعكس ما حدث خلال العام الماضي. ومن واجب المجلس أن يسلط الضوء على هذه الانتهاكات. وروسيا، التي تشغل بصورة غير قانونية مقعد عضو دائم في مجلس الأمن، انتهكت ميثاق الأمم المتحدة ورفضت التعامل مع مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق وغيرهما من الآليات الدولية. ويدل عدم قبولها بالتحاور على استهتارها التام بالقانون الدولي وتعددية الأطراف. ودعت المتحدثة جميع أعضاء المجلس إلى التصويت لصالح مشروع القرار إذا ما دُعي إلى إجراء تصويت، معتبرة أن ذلك سيسهم في تحقيق السلام في أوكرانيا وإحقاق العدالة لشعبها.

36- **الرئيس:** قال إن سبع دول إضافية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

37- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي أعضاء في المجلس، وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً تاماً تجديد ولاية لجنة التحقيق. وأضاف أن جمع الأدلة ضروري لضمان المساءلة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الأدلة التي جمعتها اللجنة بشأن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب. ويعكس مشروع القرار بدقة الاستنتاجات الواردة في آخر تقرير للجنة (A/HRC/55/66). وقال إن وفد بلده يثني على الوفد الأوكراني لإجرائه مفاوضات مفتوحة وشفافة. وفي مقابل ذلك، واصلت روسيا رفض منح اللجنة حق الوصول أو حتى التعامل معها بأي شكل من الأشكال. ولم يشارك الوفد الروسي في المشاورات غير الرسمية. وفي حين أن البعض في المجلس يدعو إلى إجراء تصويت على مشروع القرار بذريعة أنه لن يسهم في حل النزاع، ليس في النص ما يمنع الاتحاد الروسي من سحب قواته فوراً من الأراضي الأوكرانية. واعتبر المتحدث أن الدعوة إلى التصويت على مشروع القرار أو التصويت ضده ليست محايدة أو موضوعية بأي حال من الأحوال، وإنما هي خطوة تعطي الانطباع بالوقوف إلى جانب مرتكب الجريمة والسماح له بحماية نفسه من التمحيص. وأشار المتحدث إلى أن أياً من الوفود المعارضة لم يشارك في المفاوضات أو يقدم مقترحات بشأن النص. فالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة يعني الجهر بالحق عندما يُنتهك. ولأوكرانيا الحق في أن تكون حرة ومستقلة وأن تختار طريقها.

وختم المتحدث قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سيصوت، لكل هذه الأسباب، لصالح مشروع القرار إذا ما طُلب إجراء تصويت وأنه يحث الآخرين على أن يحذوا حذوه.

38- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن لجنة التحقيق اضطلعت خلال السنتين اللتين انقضتا منذ إنشائها بأعمال بالغة الأهمية لتسليط الضوء على مأساة حقوق الإنسان الناجمة عن الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، بما في ذلك مقتل المدنيين، والتعذيب والاغتصاب، وتدمير المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية المدنية، وسرقة الممتلكات الثقافية، والاحتجاز غير القانوني، وسوء معاملة أسرى الحرب، والنقل القسري غير المعقول للأطفال وترحيلهم. ويسهم عمل اللجنة المهني وغير المتحيز والدقيق في التوصل إلى فهم جماعي للحالة وفي الجهود الرامية إلى السعي إلى إعمال المساءلة. ومن الواضح أن روسيا انتهكت ميثاق الأمم المتحدة. وانتهاكاتها وجرائمها الدولية موثّقة توثيقاً جيداً. وفي حين أن البعض في المجلس قد يدعي وجود تحيز، فالحقيقة هي أن اللجنة راسلت في 23 مناسبة سلطات الاتحاد الروسي لدعوتها إلى التعامل معها ولم تتلق رداً بعد. وحتى في الوقت الذي تناضل فيه أوكرانيا من أجل بقائها في وقت تتزايد فيه الأدلة على جرائم الحرب، اتخذ وفد بلدها نهجاً كيّساً يستحق الثناء في صياغة النص، واضعاً جميع المدخلات في الاعتبار ومعتمداً على استنتاجات اللجنة الموثّقة جيداً وصيغ قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها السابقة. وقالت المتحدثة إن وفد بلدها يحث جميع أعضاء المجلس على الانضمام إليه في تأييد مشروع القرار.

39- **السيد ستانيوليس** (ليتوانيا): قال إن الحرب العدوانية غير المشروعة وغير المبررة التي شنتها روسيا على أوكرانيا قد أسفرت عن سقوط آلاف الضحايا وتسببت في كم لا يطاق من الأضرار والدمار والمعاناة والمصاعب المتكبدة من السكان المدنيين في أوكرانيا. وأوضح أن لجنة التحقيق ذكرت أن أكثر من 10 000 مدني قد قُتلوا وأصيب ما يقرب من 20 000 آخرين في غضون عامين فقط، على الرغم من أن الأرقام الفعلية من المرجح أن تكون أعلى بكثير. وأظهرت تقارير اللجنة أدلة واضحة على أن روسيا تواصل انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وارتكاب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا، وتهديد النظام الدولي القائم على القواعد. ويقع على عاتق أعضاء المجلس واجب أخلاقي وقانوني إزاء ضمان العدالة للضحايا والناجين. ولذلك يؤيد وفد بلده تأييداً تاماً تجديد ولاية اللجنة ويدعو الدول الأخرى إلى تأييد مشروع القرار.

40- **السيد هيلدبراندت** (ألمانيا): قال إن تقرير لجنة التحقيق لا يترك مجالاً للشك في أن روسيا ترتكب جرائم حرب في أوكرانيا. فبعد عامين من الفظائع التي لا توصف في بوتشا، تواصل روسيا ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني على أساس يومي في أوكرانيا. وسيحاسب الجناة وستتحقق العدالة. وأضاف أن اللجنة، سعياً منها إلى تعزيز جهود المساءلة، تضطلع بجمع الأدلة، بما في ذلك الأدلة على اختطاف روسيا للأطفال الأوكرانيين. وقد أشار المفوض إلى الآثار العالمية للحرب الروسية ضد أوكرانيا، بما في ذلك أثرها فيما يتصل بأزمة الوقود والغذاء في أكثر البلدان ضعفاً. وخلص قائلاً إن خرق الميثاق وأهم مبادئ القانون الدولي الأساسية أمر يهم المجلس ككل. ولذلك يدعو وفد بلده جميع الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار.

41- **السيد غيرماي** (إريتريا): قال إن موقف وفد بلده المبدئي من الحالة في أوكرانيا لم يتغير. فالرزء والمعاناة الإنسانية اللذان تشهدهما أوكرانيا كان من الممكن، بل كان ينبغي، تجنبها منذ البداية. وأضاف أن بلده، الذي كان هو نفسه ضحية لعدة حروب من هذا القبيل مفروضة من الخارج، يعرف جيداً ما يمكن أن يفعله المحرضون على هذه الحروب لتعزيز مصالحهم الجيوسياسية. وأعرب المتحدث عن الانزعاج من التصعيد المحتمل للحرب في أوكرانيا، بقيادة البلدان التي تدعي أنها مرجع في مجال حقوق الإنسان.

واعتبر المتحدث أن هذه البلدان، في سعيها إلى تحقيق أهداف الهيمنة التي تحركها، لم تضح بأوكرانيا وشعبها فحسب، بل تعرض البشرية جمعاء للخطر. وأضاف أن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء المنحى الخبيث المتمثل في استغلال الاتهامات المتصلة بحقوق الإنسان من أجل تحقيق مكاسب سياسية بالاعتماد على آليات قطرية معيّنة. وتؤدي هذه الأعمال إلى تآكل نزاهة المجلس وإدامة التقييمات المسيسة لحالات حقوق الإنسان، مما يشكل تهديداً خطيراً للمبادئ الأساسية التي أنشئ المجلس على أساسها. ومن الأهمية الحيوية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهو أمر فشل مشروع القرار فشلاً جلياً في تحقيقه. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة بلده أن النص ينطوي على خطر إرساء سابقة غير مرحب بها، لأن مجلس حقوق الإنسان ينبغي ألا يتخذ موقفاً من مسائل لم يتفق عليها أصلاً مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة. وقال المتحدث إن الوفد الإريتري يطلب بالتالي إجراء تصويت على مشروع القرار. وأضاف أنه سيصوت ضد اعتماد النص ويشجع الأعضاء الآخرين على أن يحذوا حذوه.

42- **السيد فورادوري** (الأرجنتين): قال إن حكومة بلده سبق أن دعت الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري والكامل وغير المشروط لاستخدام القوة ضد أوكرانيا وسحب جميع قواته العسكرية من الإقليم وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أنها أكدت من جديد التزامها الراسخ بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وأعرب عن قلق وفد بلده العميق من النتائج التي توصلت إليها اللجنة فيما يتعلق بالمجموعة الواسعة من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب التي ترتكبها السلطات الروسية، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية، والتعذيب، والقتل المتعمد، والعنف الجنسي، ونقل الأطفال. وأوضح أن الأدلة قد أثبتت النتائج السابقة التي توصلت إليها اللجنة ومفادها أن السلطات الروسية استخدمت التعذيب على نطاق واسع وبطريقة ممنهجة. ومن الضروري مواصلة التحقيق في الانتهاكات المزعومة لضمان المساءلة. وفي حين أن بعض الوفود تشير إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن وفد بلده يدعو إلى مبدأ نبذ اللامبالاة. وفي كل الأحوال، يقتضي الواجب الأساسي الذي يقع على المجلس النظر في انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت. ويمكن للمجلس أن يعطي صوتاً لمعاناة الناس الذين يقعون ضحايا لتلك الانتهاكات. وخلص إلى أن وفد الأرجنتين سيصوت لصالح مشروع القرار.

43- **السيدة لي شياومي** (الصين): قالت إن حكومة بلدها تتمسك دائماً بموقف موضوعي ومحايد بشأن الحالة في أوكرانيا، داعية إلى احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، والتقيد بمقاصد الميثاق ومبادئه، ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، ودعم جميع التدابير التي تفضي إلى الحل السلمي للأزمة. وأضافت أن حكومة الصين أصدرت وثيقة تحدد موقفها من التسوية السياسية للأزمة. وستواصل الوقوف بثبات إلى جانب السلام والحوار وستدعم جميع الجهود الرامية حقاً إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الأوكرانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحوار بين روسيا وأوكرانيا، ولا ينبغي لأي بلد أن يسعى إلى وضع العقبات في طريق محادثات السلام أو صب الزيت على النار. وينبغي للمجلس أن يتقيد بمبادئه التأسيسية المتمثلة في العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية، وأن ينخرط في حوار وتعاون بناءين مع تجنب أي تسييس أو استغلال لقضايا حقوق الإنسان. وينبغي أن يفضي موقفه حيال الأزمة الأوكرانية إلى الحوار والتفاوض والسعي إلى تخفيف حدة التوترات وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع. ومما يؤسف له أن مشروع القرار ليس عادلاً أو موضوعياً، وهو مليء بالاتهامات الأحادية الجانب ولا يشجع على دعم الحوار أو يدعو إلى حل سياسي، ولا يعالج الشواغل الأمنية لجميع الأطراف، ولا يصب في تسوية دبلوماسية سلمية. وختمت المتحدثة قائلة إن وفد بلدها يطلب لهذه الأسباب إجراء تصويت على مشروع القرار وسيصوت ضده.

44- **الرئيس:** قال إنه يفهم أن الدولة المعنية بمشروع القرار لا ترغب في الإدلاء ببيان. وأضاف أن فرنسا قد انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

45- **السيد بونافونت** (فرنسا): قال إن وفد بلده كان يأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، لأن من واجب المجلس أن يتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت. والامتناع عن تناول مسألة حقوق الإنسان في أوكرانيا والسماح للدولة الغازية، الاتحاد الروسي، بتجنب المساءلة يعني تطبيق معايير مزدوجة غير مقبولة. ويجب توثيق المعاناة التي يتحمّلها الشعب الأوكراني منذ الغزو الروسي، وحيثما أمكن، يجب محاسبة الجناة. والانتهاكات المرتكبة من الخطورة بحيث تهدد أسس النظام الدولي ذاتها. وقال إن وفد بلده يثني على العمل الرائع الذي أنجزته لجنة التحقيق في توثيق الفظائع التي ارتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا، والتي تشكل جرائم حرب بل وجرائم ضد الإنسانية. وأشار المتحدث إلى أن ترحيل الأطفال الأوكرانيين وتبنيهم قسراً شكل جريمة بغيضة بوجه خاص. وسيتعين على اللجنة، إلى جانب الآليات الدولية الأخرى للمساءلة والعدالة، أن تكفل الحفاظ على الأدلة. والسماح للجنة بمواصلة عملها يعني الالتزام بمكافحة جميع انتهاكات حقوق الإنسان، دون تمييز. واعتبر المتحدث أن من شأن المجلس أن يبرهن عن قوته برفع صوته، حتى عندما يدوس أقوى أعضاء المجتمع الدولي المبادئ ذاتها التي هم مسؤولون عن الدفاع عنها. وختم قائلاً إن الوفد الفرنسي يدعو رسمياً جميع أعضاء المجلس إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

46- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن حكومة بلده تظل ملتزمة التزاماً راسخاً بميثاق الأمم المتحدة، وبالدفاع عن استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وبحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالسلام. وتعارض كوبا معارضة قاطعة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتؤيد التسوية السلمية للنزاعات، وتشعر بحزن عميق لفقدان أرواح بريئة. وقد راقبت بقلق المواجهة في أوكرانيا التي تفاقمت بسبب التدفق المتزايد للأسلحة والخطاب العدواني والجزاءات الانفرادية التي لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع بدلاً من تخفيف التوترات. وفي الوقت نفسه، استمر النزاع في التسبب في وفيات وإصابات وأضرار مادية واسعة النطاق. والانتقائية والكيل بمكيالين والتلاعب بحقوق الإنسان لأغراض سياسية أمور غير مقبولة على الإطلاق. ولا يجوز ببساطة فرض قرارات ضد دول بعينها. ولا يمكن أن يكون هناك تعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان دون موافقة الدول المعنية.

47- واعتبر المتحدث أن المشروع المعروض على المجلس لا ينص على مشاركة جميع الأطراف في المفاوضات من أجل التوصل إلى سلام حقيقي ودائم. وأضاف أنه نص متحيز يتنافى مع مبادئ الحوار القائم على الاحترام وعدم الانتقائية وعدم التسييس التي ينبغي أن يسترشد بها عمل المجلس. وعلاوة على ذلك، لا يستجيب المشروع لشواغل حقيقية بشأن حقوق الإنسان في أوكرانيا أو يقدم حلولاً لتعزيز الممارسة الفعالة للحقوق دون تمييز. وأوضح المتحدث أن كوبا ستواصل الدعوة إلى حل دبلوماسي جاد وبناء وواقعي باستخدام الوسائل السلمية وبما يتفق تماماً مع القانون الدولي. وختم قائلاً إن الوفد الكوبي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

48- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن حكومة بلده تشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، لا سيما الهجمات على الأهداف المدنية، وتزايد عدد الوفيات وادعاءات ترحيل الأطفال، والإعدام الجماعي، والعنف الجنسي، والاتجار بالبشر، والتمييز ضد اللاجئين. غير أن وفد بلده يشعر بخيبة الأمل لأن مشروع القرار غير متوازن ويلقي باللوم عن انتهاكات حقوق الإنسان على طرف واحد فقط في النزاع، دون أن يترك مجالاً كافياً للحوار بغية بناء سلام دائم. وقال إن البرازيل تتمسك بموقفها المتمثل في أنه يجب على الطرفين الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وضمان الحماية لكل شخص يخضع لولايتهما. والحل العسكري لن يحقق سلاماً دائماً. والسبيل الوحيد لإنهاء معاناة المدنيين هو المفاوضات الدبلوماسية. وأضاف المتحدث أن الوفد البرازيلي يشعر بالقلق أيضاً إزاء المحاولات الرامية إلى جعل المجلس يعالج قضايا السلام والأمن، التي من الأفضل معالجتها في محافل الأمم المتحدة الأخرى، مثل مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وتؤكد الفقرات المتعلقة بمبادرتي المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية هذا النمط. ومنذ إنشـــاء لجنة التحقيق في عام 2022، جادلت البرازيل بأنها ليست الآلية المناسبة لتقييم واستعراض الحقائق الجارية على أرض الواقع. وكان قد أُشير أصلاً في وقت إنشائها إلى إجراءات قانونية مقبلة، الأمر الذي استبق نتائج التحقيقات المقترحة. وختم قائلاً إن الوفد البرازيلي سيمتنع لهذه الأسباب عن التصويت على مشروع القرار.

49- *بناءً على طلب ممثلي إريتريا والصين، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، بنن، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، رومانيا، شيلي، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، كوت ديفوار، كوســـتاريكا، لكســـمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، ملاوي، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

إريتريا، بوروندي، الصين.

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، بنغلاديش، الجزائر، جنوب أفريقيا، الســـودان، الصـــومال، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، الكويت، المغرب، ملديف، الهند، هندوراس.

50- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/55/L.25 بأغلبية 27 صوتاً مقابل 3 أصوات، مع امتناع 17 عضواً عن التصويت.*

البند 10 من جدول الأعمال: المســـاعدة التقنيـة وبنـاء القـدرات (A/HRC/55/L.23 وA/HRC/55/L.32 وA/HRC/55/L.34/Rev.1)

مشروع القرار A/HRC/55/L.23: المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في هايتي فيما يتصل بطلب سلطات هايتي اتخاذ إجراءات دولية منسقة وهادفة

51- **الســيد فيارد** (المراقب عن هايتي): قال في معرض تقديمه لمشـروع القرار إن بلده يواجه تحديات هائلة تفاقمت بفعل الكوارث الطبيعية المدمرة والمســـتويات المفزعة من انعدام الأمن، مما أدى إلى ظهور وتوســـع العصـــابات الإجرامية التي تزرع الرعب وتثير عدداً متزايداً من حالات النزوح الداخلي. وغرق البلد في مناخ من الخوف بسـبب الأعمال الشـنيعة التي ترتكبها تلك العصـابات المسـلحة، بما في ذلك أعمال العنف الهمجي التي تبث عبر وسائط التواصل الاجتماعي وتنسيق عمليات الهروب الجماعي من السجون. وأورد المتحدث تعرض الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بصـورة منتظمة للاعتداء والقتل والتشـويه؛ وإحراق مراكز الشرطة والهياكل الأساسية العامة والخاصة، بما في ذلك مدارس والجامعات، وتسويتها بالأرض؛ وكثرة حالات اختطاف العاملين لأغراض الحصـول على فدية؛ وحالات اختطاف النسـاء والفتيات اللواتي يتعرضـن للعنف الجنسي الجماعي؛ وحالات قتل أو جرح آلاف من المدنيين. ويمثل الرحيل الجماعي للكفاءات من هايتي بحثاً عن الأمن وآفاق أفضـل تهديداً للمؤسـسـات الهايتية، العامة والخاصـة على حد سواء. ويتوقف مصـير نحو 6 ملايين شخص، من بينهم 3 ملايين طفل، على الحماية والمساعدة الإنسانية في البلد. ويعاني بعض هؤلاء الأشـخاص من سـوء التغذية الحاد، ومن محدودية إمكانية الحصـول على الغذاء والماء والوصـول إلى الخدمات الصحية وإلى السكن والتعليم. وفي مواجهة وحشية العصابات المسلحة، من الأهمية الحاسمة بمكان تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي.

52- وتابع المتحدث قائلاً إن هايتي، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة ورمز دولي للحرية، تجد نفسها اليوم في أحلك فترة في تاريخها. وقد حان الوقت للانتقال من الخطابة إلى العمل. وحل المشاكل التي ابتلي بها البلد يتجاوز مجرد القضاء على العصابات المسلحة؛ فمن الضرورة بمكان معالجة الجذور العميقة لانعدام الأمن وإعادة بناء الأسس الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وكلما طال التأخر في إيجاد حل كلما زاد تعرض سكان هايتي لخطر الإبادة الجماعية. ويجب على المجلس أن يتصرف فوراً لمنع الأزمة من أن تصبح مأساة يسجلها التاريخ بوصفها فشلاً للمجتمع الدولي.

53- **الرئيس:** أعلن أن 20 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل اتخاذ القرار

54- **السيد بونافونت** (فرنسا)**:** قال إن الشعب الهايتي أصبح رهينة للرعب الذي تمارسه عصابات تسعى إلى تقويض سلطة الدولة من أجل الاستفادة من أعمال الاتجار التي تضلع فيها. وفي مواجهة حالة بالغة الخطورة، تناشد هايتي المجتمع الدولي للمساعدة في استعادة عملية تمكن الهايتيين من التمتع الكامل بحقوقهم. وأعرب المتحدث عن إشادته إشادة خاصة بشجاعة الشرطة الوطنية الهايتية، التي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. وعندما يطلب بلد ما الدعم من المجلس، يقع على جميع الأعضاء واجب تلبيته ومسؤولية جماعية إزاء ذلك. فمن خلال مشروع القرار A/HRC/55/L.23، سيجدد المجلس ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي وسيمكن المفوضية من مواصلة أنشطتها في مجال التعاون التقني في البلد. وبالتعاون مع الأمم المتحدة ككل، سيمكن الإجراء الذي يقرره المجلس هايتي من استعادة السيطرة على مصيرها، وإرساء أسس الدولة وسيادة القانون من جديد. وينبغي نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي أذن بها مجلس الأمن على سبيل الاستعجال. وخلص المتحدث إلى أن وفد بلده يدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

55- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية)**:** قالت إن حكومة بلدها تشعر بقلق عميق إزاء تفاقم العنف والتدهور السريع للأزمة الإنسانية التي تتكشف فصولها في هايتي. وقد حال عنف العصابات المتفشي دون توزيع المساعدات الإنسانية وتوفير الرعاية الصحية وساهم في نزوح أكثر من 000 300 شخص. وأدى العنف المنتشر في كل مكان وغير المنضبط إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والفساد وانعدام الأمن الغذائي. وأضافت المتحدثة أن حكومة الولايات المتحدة تعمل على وجه الاستعجال على تعبئة أكبر قدر ممكن من الدعم لهايتي، لا سيما للشرطة الوطنية الهايتية، التي يجب تمكينها من إعادة بسط الأمن من أجل شعب هايتي. وقالت إن التزام بلدها تجاه شعب هايتي لا يتزعزع. وأوضحت أن حكومة بلدها تدعو إلى إعادة إرساء النظام الديمقراطي من خلال عملية سياسية شاملة للجميع وأن تواصل حث أصحاب المصلحة في هايتي على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقاسم السلطة والحكم الشامل للجميع. ويجب تقديم الدعم لضحايا العنف ولجهود منع العنف المجتمعي. وقالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة مشروع القرار ويدعو جميع الدول الأعضاء في المجلس إلى أن تحذو حذوه.

56- **السيد غييرميت فرناندير** (كوستاريكا)**:** قال إن حالة حقوق الإنسان في هايتي تبعث على القلق. فالعصابات الإجرامية المسلحة تغرس بذور الرعب وترتكب فظائع ضد السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات الاختطاف والتعذيب وقطع الرؤوس وغير ذلك من عمليات التشويه والمذابح والعنف الجنسي والجنساني المنهجيين. وليس للحالة في هايتي مثيل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اضطر آلاف الأشخاص إلى الفرار من البلد للنجاة بحياتهم وللحفاظ على مستقبل أسرهم. وقال المتحدث إن الصمت وعدم التحرك إزاء الأزمة المتفاقمة ليس خياراً؛ وعلى المجلس أن يتصرف. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي.

وقال إن كوستاريكا انضمت إلى النداء الذي وجهته حكومة هايتي إلى الدول وآليات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لتنسيق أعمالها، بدعم من المفوضية، من أجل ضمان توجيه المعونة المقدمة إلى هايتي صوب احتياجات وأولويات حقوق الإنسان التي حددتها دولة هايتي وشعبها، لا سيما تعزيز الوصول الفعال إلى العدالة من أجل دعم سيادة القانون. ومرة أخرى، أتيحت للمجلس الفرصة لإثبات قدرته على الوفاء بولايته. وختم المتحدث قائلاً إن وفد بلده يدعو إلى اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

57- **السيدة فوينتيس خوليو** (شيلي): قالت إن وفد بلدها انضم إلى مقدمي مشروع القرار نظراً للأهمية الخاصة التي توليها حكومة بلدها لحالة حقوق الإنسان في المنطقة وقلقها إزاء الحالة الراهنة في هايتي. ومما يثير القلق بوجه خاص أعمال العنف التي تمارسها الجماعات المسلحة في البلد، والتي أسفرت عن حالات نزوح قسري، وعدم حصول غالبية السكان على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، وعرقلة المعونة الإنسانية. وقالت إن بلدها يتضامن مع شعب هايتي، الذي تضررت حياته بشدة. وفي سياق هذه الأزمة المتعددة الأبعاد، أضحى التعاون مع المنظمات الدولية أمراً ملحاً بوجه خاص. ولذلك ترحب حكومة بلدها بتوجه السلطات الهايتية إلى المجتمع الدولي لالتماس الدعم من أجل بناء القدرات وتعزيز المؤسسات الضرورية لسيادة القانون. ومن شأن هذا النهج أن يسمح بتلبية الاحتياجات الفورية وإيجاد حلول طويلة الأجل. وخلصت المتحدثة قائلة إن وفد بلدها يدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

58- **السيد سكابيني ريتشياردي** (باراغواي): قال إن حكومة بلده تشعر بقلق عميق إزاء أعمال العنف الأخيرة التي قوّضت المؤسسات الوطنية في هايتي والمجتمع الهايتي نفسه. وأدان تصاعد العنف والعنف الجنسي الذي تستخدمه العصابات ضد المدنيين وتجنيد الأطفال. ورحب باستعداد هايتي للتعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان ووضع ثقتها في المجلس، الذي يجب أن يتصرف على وجه الاستعجال في إطار القانون الدولي. وشجع المتحدث بقوة جميع أعضاء المجلس على تأييد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

59- **السيد دان** (بنن): قال إن هايتي تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعم المجلس والمجتمع الدولي من أجل إعادة إحلال السلام والأمن، وهما شرطان للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولهذا السبب انضمت بنن إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إن وفد بلده يدعو المجلس إلى اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

60- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن هايتي تمر بأزمة خطيرة متعددة الأبعاد أدت إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي والفقر والتخلف الناجم عن قرون من النهب الاستعماري والاستعماري الجديد والتدخلات الأجنبية. وأضاف أن المجتمع الدولي مدين لهايتي بدين تاريخي ويقع على عاتقه التزام أخلاقي بالتعاون معها وتقديم الدعم لها، دون شروط ومع الاحترام الكامل لسيادتها. ولا يمكن أن يأتي الحل الدائم والنهائي إلا من داخل هايتي، دون تدخل أجنبي، لأنه تدخل لم يكن أبداً ليجلب الحل بل كان سبباً لمشاكل البلد؛ فهايتي تحتاج إلى معونة طارئة ومساعدة إنمائية من المجتمع الدولي، وليس إلى تدخلات أو غزو عسكري. وقال المتحدث إن من شأن مشروع القرار المعروض على المجلس أن يسهم في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الحالة المعقدة في هايتي، وأضاف أن حكومة بلده تشجع الخبير المستقل على مواصلة العمل لتحديد الأسباب الجذرية للحالة والتدابير الممكنة لمعالجتها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية. ولهذا السبب، وكدليل على التزام بلده بآليات حقوق الإنسان التي ترجح كفة التعاون المدعوم من الدول المعنية، سينضم وفد بلده إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

61- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/55/L.23.*

مشروع القرار A/HRC/55/L.32: المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في مالي

62- **السيد كاه** (غامبيا): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين إن النص هو نسخة محدثة من قرار مجلس حقوق الإنسان 42/52، المعتمد في نيسان/أبريل 2023. ويسلط مشروع القرار الضوء على الأحداث الجارية على أرض الواقع والتحديات التي لا تزال قائمة في مالي فيما يتعلق بحقوق الإنسان وعملية السلام والعملية السياسية عموماً. وأعرب المتحدث عن رغبته في إعادة تأكيد تقدير المجموعة للجهود التي تبذلها مالي وشركاؤها في السعي إلى حل الأزمة المتعددة الأبعاد، وقال إنه يأمل أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

63- **الرئيس**: أعلن أن ثلاث دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إنه يفهم أن الدولة المعنية بمشروع القرار لا ترغب في الإدلاء ببيان.

64- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): تحدثت لتعليل موقف بلدها قبل اتخاذ القرار، فقالت إن وفد بلدها يسره الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ويرحب بإيلاء المجلس الأولوية لحالة حقوق الإنسان في مالي. وقالت إن حكومة بلدها تدعو الحكومة الانتقالية في مالي إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأعربت عن قلقها إزاء تزايد القيود المفروضة على الحيز المدني ومضايقة واعتقال الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة الانتقالية أو القوات المسلحة المالية. وأضافت أنه لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة دون مناقشة حرة ومفتوحة. وقالت إن حكومة بلدها تشعر بالقلق أيضاً إزاء الخسائر في صفوف المدنيين في مالي، التي بلغت أعلى مستوى لها منذ عقد من الزمن. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تعطي الأولوية لأمن المدنيين في عملياتها لمكافحة الإرهاب وأن تحاسب أفراد قوات الأمن الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان. وقالت إن الولايات المتحدة تواصل أيضاً حث الحكومة الانتقالية على إنهاء شراكتها مع مجموعة فاغنر وغيرها من القوات المدعومة من روسيا، التي أفيد بأنها ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان في مالي ونتج عن نشرها زيادة حادة في عدد القتلى المدنيين. وأخيراً، قالت المتحدثة إنها تود الإشارة إلى أن وفد بلدها لا يفهم بالضرورة أن الإشارات إلى انتهاكات القانون الدولي أو إلى المصطلحات الفنية تعني، من الناحية القانونية، أنه قد خلص إلى استنتاج معين أو أن هذه المصطلحات تنطبق على أي فعل بعينه أو حالة محددة. وأضافت أنها لا تفهم أن الإدانات الموجهة إلى إجراءات معينة تمتد لتشمل الإجراءات المتخذة بصورة قانونية بموجب القانون الدولي.

65- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/55/L.32.*

مشروع القرار A/HRC/55/L.34/Rev.1: المساعدة التقنية وبناء القدرات لجنوب السودان

66- **السيد كاه** (غامبيا): قال في معرض تقديمه لمشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، أي مجموعة الدول الأفريقية، إن النص هو نسخة محدثة من قرار مجلس حقوق الإنسان 43/52، المعتمد في نيسان/أبريل 2023. وأضاف أن المجلس يعرب، في النص المحدث، عن ترحيبه بإيداع حكومة جنوب السودان مؤخراً صكوك انضمامها إلى المعاهدات الإقليمية والدولية الأساسية لحقوق الإنسان وبالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويدعو المجلس أيضاً جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط إلى إجراء مناقشة سياسية فورية رفيعة المستوى لمعالجة المسائل المعلقة؛ ويدعو الحكومة إلى توفير جميع الموارد اللازمة للجنة الوطنية للانتخابات، واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور، ومجلس الأحزاب السياسية؛ ويدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية إلى تلك المؤسسات والدعم الإنساني إلى السكان، ويطلب إلى الحكومة تعزيز الجهود التي تبذلها في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، لاحظ المتحدث مع القلق استمرار الاعتداءات التي تطال العاملين في المجال الإنساني، ودعا جميع الأطراف إلى تهيئة بيئة سياسية وإدارية وتنفيذية وقانونية مواتية لتقديم المساعدة الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

وأوضح المتحدث أن تغييرات طفيفة قد أُدخلت على صياغة فقرات مختلفة. وقال إن المجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً أن تقديم المساعدة التقنية والدعم لبناء قدرات جنوب السودان هو السبيل الوحيد لمساعدة المؤسسات المسؤولة عن دعم سيادة القانون في البلد وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ الاتفاق المنشط. وختم قائلاً إن المجموعة تدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

67- **الرئيس:** قال إن ثلاث دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

68- **السيد إليوت** (الولايات المتحدة الأمريكية)**:** قال في معرض إدلائه ببيان عام قبل اتخاذ القرار إن الولايات المتحدة ترحب بتعاون الحكومة الانتقالية لجنوب السودان مع مفوضية حقوق الإنسان وتحثها على معالجة القضايا العديدة التي أبرزتها تقارير المفوضية. وقال إن حكومة بلده لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء الحالة العامة لحقوق الإنسان في جنوب السودان، حيث لا يزال البؤس قائماً بسبب استمرار العنف، الذي يقترن بالانتشار الواسع للإفلات من العقاب وبعدم إحراز الحكومة الانتقالية تقدماً في تنفيذ الالتزامات التي طال انتظارها. ولكي تكون المساعدة التقنية فعالة، تحتاج الحكومة إلى أن تثبت، من خلال إجراءات ملموسة، أن لديها الإرادة السياسية للوفاء بتعهدها بضمان المساءلة وإنشاء آليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان، ولجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويض وجبر الضرر. واختتم المتحدث تدخله قائلاً إن الولايات المتحدة تظل شريكاً ثابتاً لشعب جنوب السودان وأنها تدعم رغبته في مستقبل سلمي تُحترم فيه حقوق الإنسان الواجبة له احتراماً كاملاً.

69- **الرئيس:** دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

70- **السيد دينغ** (المراقب عن جنوب السودان)**:** قال إن جنوب السودان يشكر مجموعة الدول الأفريقية على دورها المحوري في قيادة المفاوضات بشأن مشروع القرار، وكذلك جميع الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية على تعاونها البناء ومساهماتها القيمة. وأضاف أن وفد جنوب السودان كان قد أجرى مشاورات ثنائية مع بعض الوفود التي تلقت تعليمات من عواصمها في مرحلة لاحقة، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة، واستجاب لشواغلها المتعلقة بمشروع القرار، الذي يرمي إلى تجنب أي تداخل بين ولاية مجلس حقوق الإنسان وولاية الجمعية العامة ومجلس الأمن في المسائل المتصلة بالانتخابات والدساتير، ويسلط الضوء على ضرورة أن توفر حكومة جنوب السودان الموارد اللازمة للجان الوطنية المعاد تشكيلها. وقال المتحدث إن النسخة السابقة من مشروع القرار حُدِّثت لتحديد المجالات التي يحتاج فيها بلده إلى المساعدة التقنية والدعم من أجل بناء القدرات. وشدد جنوب السودان بصورة متكررة على أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات باعتبارهما أفضل طريقة لمساعدة البلدان المحتاجة على توطيد جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأوضح المتحدث أن جنوب السودان طلب بصورة متكررة إلى المجلس أن ينقل النظر في الحالة في بلده من البند 2 من جدول الأعمال إلى البند 10 من جدول الأعمال، لأن أي انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان قد تحدث في البلد ليست بأي حال من الأحوال نتيجة لسياسة الحكومة، بل هي نتيجة لنقص المعرفة والتدريب بين موظفي الوكالات المسؤولة عن دعم سيادة القانون. وقال إن وفد بلده يدعو المجلس إلى اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

71- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/55/L.34/Rev.1.*

72- **الرئيس:** دعا الوفود إلى الإدلاء ببياناتها المقدمة لتعليل مواقفها أو ببياناتها العامة بشأن أي من مشاريع القرارات التي نُظر فيها في إطار البند 10 من جدول الأعمال.

73- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، الذي يستعد لاستكمال انتقاله السياسي من خلال إجراء انتخاباته الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2024. وفي الوقت نفسه، يواجه البلد نزاعاً مسلحاً مستمراً وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتشار العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع، وتشريد الملايين من الناس. وأضاف المتحدث أن الحاجة إلى إبقاء الحالة مدرجة في جدول أعمال المجلس واضحة بالنظر إلى أن الاتفاق المنشط لم يؤد إلى الوفاء بما كان متوخى منه في حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وإلى البطء المؤسف في تنفيذ خارطة الطريق ذات الصلة. وأُحرز بعض التقدم المهم، بما في ذلك الانضمام إلى معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان والتصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وواصلت الحكومة التعاون مع المفوضية، بما في ذلك بشأن الأنشطة المشتركة لبناء القدرات من أجل تيسير تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

74- وقال المتحدث إنه لمن المؤسف أن الفشل المتكرر في تبني قرار واحد موحد بشأن جنوب السودان أضعف الدور الرئيسي للمجلس المتمثل في تعزيز الحوار البناء والتعاون. وأضاف أن وفد بلده يتفهم شواغل المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/HRC/55/L.20/Rev.1، المقدم في إطار البند 2 من جدول الأعمال، المتعلق بتمديد ولاية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان، وأنه يؤيد هذا التمديد نظراً إلى استمرار ضرورة رصد الحالة على أرض الواقع ويشجع جنوب السودان على التعاون مع هذه الهيئة. غير أنه يؤيد أيضاً مشروع القرار A/HRC/55/L.34/Rev.1، المقدم في إطار البند 10 من جدول الأعمال، وهو مبادرة تقودها المجموعة الإقليمية للبلد المعني وتنص على تدابير الرصد ذات الصلة مع التشديد على الدور الأساسي الذي يؤديه التعاون والمساعدة التقنية في تعزيز حقوق الإنسان. ولذلك، قرر وفد بلده الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/HRC/55/L.34/Rev.1 والامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/HRC/55/L.20/Rev.1. وينبغي للمجلس أن يسعى، في الدورات المقبلة، إلى اتباع نهج موحد بشأن جنوب السودان، وهو أمر ضروري لمساعدة البلد على نحو أفضل في تحسين حالة حقوق الإنسان فيه بصورة دائمة ومستدامة.

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس *(تابع)* (*A/HRC/55/L.24*)

مشروع القرار A/HRC/55/L.24 حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

75- **السيد بيكستين دي بويتسويرف** (بلجيكا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، أي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقال إن المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات قد أعربوا جميعاً عن قلقهم إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في البلد. وذكر أن آخر تقرير لمفوضية حقوق الإنسان (A/HRC/55/61) رسم صورة واضحة لوجود حملة عنف وقمع وعقاب منظمة ومتواصلة ومنهجية تتدرج في إطار سياسة تستهدف السكان المدنيين؛ وأنه خلص إلى أن البلد لربما كان مسرحاً لجريمة اضطهاد، وهي جريمة ضد الإنسانية؛ وأشار إلى وجود سياسة نشطة لحماية الجناة ومنع المساءلة، وبيّن أيضاً أن المفوضية ليست على علم بأي تدابير إيجابية اتخذتها السلطات للتحقيق بفعالية في الانتهاكات المبلغ عنها أو لمحاسبة المسؤولين عنها.

76- وبالنظر إلى جسامة وحجم انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها والإفلات التام من العقاب في بيلاروس، ثمة حاجة إلى إجراء تحقيق قوي لضمان المساءلة وتحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا. واستناداً إلى استنتاجات المفوضية وتماشياً مع نهج تدرجي، ينص مشروع القرار على إنشاء فريق من ثلاثة خبراء مستقلين لجمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها بغية اتخاذ الإجراءات القضائية وغيرها من الإجراءات ذات الصلة. ودعا التقرير أيضاً إلى تجديد ولاية المقررة الخاصة، التي طال أمدها، من أجل رصد امتثال بيلاروس لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديم توصيات في هذا الصدد ونقل صوت المجتمع المدني.

77- وعبر المتحدث عن أسفه لمضي بيلاروس في رفضها للتعاون مع المفوضية والمقررة الخاصة. وقال إن مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لا يعفيان الدول من التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي ألا يكون رفض الدول الموافقة على قرارات المجلس طريقة سهلة للهروب من التمحيص الدولي.

78- **الرئيس:** قال إن ست دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البيانات العامة التي أُدلي بها قبل التصويت

79- **السيد ستانيوليس** (ليتوانيا): قال إن مشروع القرار قُدم لأسباب عديدة، منها التدهور المطرد لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، والقيود المتزايدة المفروضة على ممثلي المجتمع المدني داخل البلد وخارجه على حد سواء، وضرورة مساءلة السلطات الوطنية عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أن مفوضية حقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس قد أبلغا عن حالات اعتقال واحتجاز تعسفية، واستخدام منهجي للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة. وفي عام 2023، خلصت المفوضة بالفعل إلى أن بعض الانتهاكات قد تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية. ولذلك من الملح أن يفي المجلس بواجبه الأخلاقي والقانوني المتمثل في ضمان العدالة للضحايا والناجين عن طريق إنشاء فريق من ثلاثة خبراء مستقلين، لولاية مدتها سنة قابلة للتجديد، من أجل التحقيق في وقائع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في بيلاروس وظروفها وأسبابها الجذرية. وستشكل الأدلة التي يجمعها الخبراء والتوصيات التي يقدمونها الأساس لكفالة مساءلة الجناة. ومن الأهمية بمكان أيضاً تجديد ولاية المقررة الخاصة، التي يحظى عملها بتقدير كبير. وختم المتحدث قائلاً إن الوفد الليتواني، إذ يلاحظ بقلق أن سلطات بيلاروس لا تتعاون تعاوناً كاملاً مع الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان أو لا تنفذ توصياتها، يود أن يشجع جميع أعضاء المجلس على تأييد اعتماد مشروع القرار.

80- **السيد روزاليس** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده دأب على تأييد تجديد ولايتي المقررة الخاصة ومفوضية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحالة في بيلاروس، اللتين تردان في قرارين منفصلين لأنهما تتعلقان بولايات وسياقات تاريخية مختلفة. وعبر المتحدث عن أسفه لعدم تعاون بيلاروس مع أي من الولايتين. ومن غير المقبول الاحتجاج بالسيادة كمبرر لعدم التمسك بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. والدول مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان تماشياً مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها طوعاً. وتقوم الولاية التي منحها المجلس للمفوضية استجابة للأحداث التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية لعام 2020 على نهج تدرجي. وأضاف المتحدث أن وفد بلده يؤيد توحيد القرارين المنفصلين بشأن بيلاروس، نظراً إلى تدهور الحالة على أرض الواقع والحاجة إلى الكفاءة في عمل المجلس. وبإسناد ولاية المفوضية إلى فريق من ثلاثة خبراء مستقلين، سيبعث المجتمع الدولي بإشارة قوية مؤداها أنه يتابع عن كثب تدهور الحالة في بيلاروس. واعتبر المتحدث أن الولايتين المذكورتين تتكاملان ويعزز كل منهما الآخر، لأن المقررة الخاصة تركز على رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، في حين أن فريق الخبراء المستقلين سيركز على المساءلة، وهو أمر أساسي لمنع حدوث انتهاكات في المستقبل. وأعرب المتحدث في الأخير عن أمله في أن يؤيد جميع أعضاء المجلس مشروع القرار.

81- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة تجديد ولاية المقررة الخاصة، التي يجب دعم عملها في دراسة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات الرئاسية المزورة لعام 2020 واستمرار تدهور الوضع. وقالت إن وفد بلدها يؤيد جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحميل نظام لوكاشينكو المسؤولية عن حملته الوحشية المستمرة على المجتمع المدني والحركة المؤيدة للديمقراطية، بما في ذلك سجن أكثر من 1450 سجيناً سياسياً وإغلاق المئات من منظمات المجتمع المدني. وبصرف النظر عن أي ادعاءات فارغة بشأن دوافع المجلس أو تحيزاته المزعومة، ترفض بيلاروس المشاركة وتمضي في التراجع عن التزاماتها، على الرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها مفوضية حقوق الإنسان والمقررة الخاصة. وختمت المتحدثة قائلة إن مشروع القرار، الذي يفخر وفد بلدها بتقديمه، يستجيب لنداءات الكفاءة بتوحيد القرارات المنفصلة سابقاً، مع الاستمرار في توجيه رسالة قوية بشأن الطابع الملح للحالة في بيلاروس.

82- **السيدة هيسي** (ألبانيا): قالت إن الأثر التراكمي لانتهاكات حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع منذ عام 2020، حسبما أفادت به مفوضية حقوق الإنسان، قد أفضى إلى إغلاق الحيز المدني المستقل، مما يحرم شعب بيلاروس فعلياً من قدرته على ممارسة تلك الحقوق. وتمضي بيلاروس في ارتكاب أعمال قمع ذات دوافع سياسية وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، قد يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية. وقالت المتحدثة إن وفد بلدها، بوصفه مؤيداً قوياً للمساءلة ولإحقاق العدالة لصالح الضحايا، يؤيد تأييداً تاماً إنشاء فريق من الخبراء المستقلين معني بالحالة في بيلاروس. وبالنظر إلى بيئة الإفلات من العقاب في بيلاروس، من الضروري وجود آلية تحقيق قوية لجمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها. وقالت إن وفد بلدها يؤيد أيضاً تجديد ولاية المقررة الخاصة لرصد التطورات وتقديم توصيات بشأن تعزيز حقوق الإنسان في بيلاروس. وأعربت عن أسفها لعدم تعاون بيلاروس حالياً مع مفوضية حقوق الإنسان والمقررة الخاصة، ولانسحاب البلد مؤخراً من إجراء الشكاوى الفردية بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واستطردت المتحدثة قائلة إنها ترحب بجهود تعزيز الكفاءة التي يمثلها توحيد ما كان يرد في السابق في قرارين منفصلين وترى أن الشواغل التي أثارتها المفوضية والمقررة الخاصة وغيرهما من خبراء الأمم المتحدة تنعكس في مشروع القرار بطريقة متوازنة. ودعت جميع أعضاء المجلس إلى تأييد اعتماد النص.

83- **الرئيس**: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببياناتها.

84- **السيدة بيلسكايا** (المراقبة عن بيلاروس): قالت إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غربية أخرى تجبر آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على النظر في حالة حقوق الإنسان في بيلاروس من أجل تعزيز مصالحها السياسية الخاصة. وسعى مقدمو مشروع القرار إلى تحقيق أهدافهم فيما يتعلق ببيلاروس لسنوات عديدة، مستخدمين أساليب لا تتسق مع التعاون الدولي، بما في ذلك الاتهامات الباطلة، والاستعاضة عن القانون الدولي المقبول عالمياً بما يسمى "النظام القائم على القواعد"، وتآكل مبادئ المساواة في السيادة والدور الرئيسي للدولة في حماية حقوق الإنسان.

85- وأضافت أن مشروع القرار يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ويقصد به زيادة الضغط على السلطات والتأثير على أولويات السياسة الخارجية لبلدها بغية تغيير ميزان القوى الجيوسياسي في المنطقة. وقالت المتحدثة إن بيلاروس تحافظ على دولة قوية تقوم على الوحدة الوطنية وحب الوطن وتظل ملتزمة بالتنمية السلمية بينما ترفض رفضاً قاطعاً الثورات الملونة المدمرة. وأضافت المتحدثة أن العواقب الوخيمة لاستراتيجيات الغرب الرامية إلى تحقيق الهيمنة، التي تسفر عن المعاناة وانتهاك حقوق الإنسان الواجبة لملايين الأشخاص في المنطقة، لم تؤد إلا إلى تعزيز التزام بلدها بهذا النهج.

86- واستطردت المتحدثة قائلة إن بيلاروس بلد مسالم وديناميي لا يستحق أي اهتمام خاص من المجلس. واعتبرت أن قدرة بلدها على تحمل الضغوط الخارجية، وضمان الأمن الوطني، ودعم السيادة، وتنمية اقتصاده وخدماته الاجتماعية، رغم الضغوط الهائلة الناجمة عن العقوبات المفروضة، قد أجبرت مقدمي مشروع القرار على اتخاذ موقف أكثر تشدداً. وبناءً على ذلك، يُقترح إجراء خاص آخر، إضافة إلى ولاية المقررة الخاصة، في وقت تحول فيه أزمة السيولة دون تنفيذ العديد من قرارات المجلس المهمة. ويبدو أن مصالح الغرب السياسية فيما يتعلق ببلدها يجب أن تتحقق في المجلس بأي ثمن.

87- ومن الواضح أن الغرض الرئيسي من هذه الآليات هو نشر معلومات مضللة عن بيلاروس، وتشويه سمعتها في المجلس، وتبرير العقوبات الغربية غير القانونية المفروضة على بيلاروس، التي تنتهك الحق في التنمية وحرية التنقل وتعوق حصول الفئات الضعيفة على الأدوية الحيوية. وأدى الحظر المفروض على التجارة والنقل والمعاملات المالية إلى خلق ستار حديدي جديد. وأشارت المتحدثة إلى أن التدابير القسرية الانفرادية التي يتخذها الغرب تهدد الأمن الغذائي والتمتع بالحق في الغذاء في كثير من بلدان الجنوب.

88- ويستند مشروع القرار إلى تأكيدات كاذبة ومتحيزة، بما في ذلك ادعاءات لا أساس لها بشأن عدم التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان. ولا تهدف التدابير المقترحة إلى تعزيز حقوق الإنسان بل إلى تقويض التعاون الدولي وتحقيق الأهداف السياسية الغربية. ولن تخضع بيلاروس لمطالب الغرب غير القانونية المتجسدة في قرار للمجلس. ويظل نبذ التسييس والانتقائية في عمل المجلس مفتاحاً لحل كثير من مشاكله، لا سيما الاستقطاب وأزمة الثقة والتسييس الشديد في عمله المتعلق ببلدان بعينها.

89- وخلصت المتحدثة إلى أن حكومة بلدها منفتحة على إجراء حوار بناء بشأن حقوق الإنسان على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً. وهي ملتزمة التزاماً قوياً بالتعاون الدولي القائم على احترام سيادة الدول، والتنوع الثقافي والحضاري، وحق الشعوب في تحديد مسار تنميتها. وشكرت جميع الدول التي تؤيد بيلاروس ودعت أعضاء المجلس إلى التصويت ضد المكائد السياسية لمقدمي مشروع القرار.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

90- **السيد ماو بيزونغ** (الصين): قال إن وفد بلده اتخذ موقفاً واضحاً وثابتاً بشأن القرارات الخاصة ببلدان بعينها، ويعارض استخدام حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وفرض آليات لحقوق الإنسان دون موافقة الدولة المعنية، من خلال التصادم والضغط. ومشروع القرار مثال آخر على التلاعب من أجل تعزيز جدول الأعمال السياسي لبعض الوفود، التي تدعي أنها تشعر بالقلق إزاء الحالة في بيلاروس بينما تتجاهل جهود الحكومة لحماية حقوق الإنسان والأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة بصورة غير قانونية على التمتع بهذه الحقوق. وأضاف المتحدث أن تلك الوفود تصرح باحترامها لاستقلال بيلاروس بينما تدعو إلى التعدي على سيادتها وتؤكد استعدادها للدخول في حوار وتعاون معها بينما توجه إليها اتهامات باطلة وتمارس عليها ضغوطاً سياسية. ويسعى مقدمو مشروع القرار إلى المضي قدماً في تمديد ولاية المقررة الخاصة رغم المعارضة القوية التي تبديها الدولة المعنية، مما يثير التصادم، وهم يدّعون أن توحيد قرارين من شأنه أن يعزز كفاءة المجلس، في حين أن آلية الخبراء الجديدة ستكون في الواقع هدراً للوقت والموارد على تقارير متكررة وغير مجدية في فترة تطبعها أزمة السيولة. واعتبر المتحدث أن المعايير المزدوجة والغطرسة والتحيز من جانب تلك الوفود كلها أمور تؤدي إلى تسميم الأجواء في المجلس، وتقوض سلطته ومصداقيته بتحويل حقوق الإنسان إلى وسيلة لقمع البلدان النامية. وختم المتحدث قائلاً إن وفد بلده يطلب إجراء تصويت على مشروع القرار ويدعو أعضاء المجلس إلى التصويت ضده من أجل حماية العدالة الدولية.

91- **السيد هونسي** (اليابان): قال إن وفد بلده سيؤيد مشروع القرار الرامي إلى تشجيع حكومة بيلاروس على بذل جهود إيجابية لتحسين حالة حقوق الإنسان. غير أنه نأى بنفسه عن الفقرة 5 التي تنص على مضمون لا يتفق مع الموقف الياباني بشأن عقوبة الإعدام.

92- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن موقف وفد بلده المبدئي هو معارضة القرارات الانتقائية المسيسة التي تتخذ دون موافقة الدولة المعنية، لأن هذا النهج قائم على التصادم ولا يفضي إلى حلول توافقية. وبدلاً من ذلك، فإن ملايين الدولارات التي كان يمكن استخدامها لدعم السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان تبدد على ولايات عقابية مصيرها الفشل، إذ ثبت أنها غير فعالة ولا تخدم الكفاءة. وأضاف أن الوفود التي تصر على فرض آليات انتقائية وذات دوافع سياسية واضحة هي المسؤولة وحدها عن تقويض مصداقية وفعالية المجلس، الذي أصبح أشبه بلجنة حقوق الإنسان السابقة التي فقدت مصداقيتها. ولا يمكن للمجلس أن يفي بولايته المتمثلة في حماية جميع حقوق الإنسان إلا من خلال التعاون والحوار البناء وتعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل.

93- وقال المتحدث إن وفد بلده يؤيد مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالاقتران مع حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها واختيار نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي مستقل يلبي احتياجاتها الوطنية الخاصة. ولا يشير مشروع القرار إلى الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان في بيلاروس، بما في ذلك الحق في التنمية. وخلص المتحدث، بناءً على ذلك، إلى أن وفد بلده يؤيد طلب التصويت على مشروع القرار وأنه سيصوت ضده.

94- **السيد بلادهان** (الجزائر): قال إن شواغل حقوق الإنسان يجب أن تعالج بطريقة عادلة ومتكافئة. وأعرب عن إيمان بلده بمبادئ العالمية والعدالة والموضوعية والحوار البناء باعتبارها ركائز أساسية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن وفد بلده يجدده تحفظه على الآليات المنشأة دون موافقة البلد المعني، ويشجع جميع الأطراف على التعاون من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان بفعالية دون تبديد للموارد أو التسبب في نتائج عكسية. وأشار المتحدث إلى وجود معايير مزدوجة في المجلس الذي يتناول الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في بيلاروس دون اتخاذ أي إجراء موثوق به لوقف الإبادة الجماعية وغيرها من جرائم الحرب التي ترتكبها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لما أفادت به عدة آليات للأمم المتحدة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وقد قُتل أكثر من 000 30 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، خلال هذه الأزمة. وخلص المتحدث قائلاً إن وفد بلده سيصوت لكل هذه الأسباب ضد مشروع القرار.

95- *وبناءً على طلب ممثلي الصين وكوبا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألبانيا، ألمانيا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنن، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، رومانيا، شيلي، غامبيا، غانا، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ملاوي، هندوراس، هولندا (مملكة -)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

إريتريا، بوروندي، الجزائر، الصين، فييت نام، كوبا.

الممتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، بنغلاديش، جنوب أفريقيا، جورجيا، السودان، الصومال، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، الكويت، ماليزيا، المغرب، ملديف، الهند.

96- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/55/L.24 بأغلبية 24 صوتاً مقابل 6 أصوات، مع امتناع 17 عضواً عن التصويت.*

97- **الرئيس:** دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات لتعليل تصويتها أو مواقفها أو ببيانات عامة بشأن أي من مشاريع القرارات التي نظر فيها المجلس في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

98- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، لا سيما الحقوق السياسية والمدنية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتبين تقارير آليات الرصد أن الحالة على أرض الواقع لم تتحسن بعد 12 عاماً من ولايات المجلس. وقال إن وفد بلده يدعو الحكومة إلى التعاون مع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس ومع الآليات الأخرى والامتناع عن أي أعمال تعرض حقوق الإنسان والحريات للخطر. غير أنه يشعر بالقلق أيضاً إزاء تضمين مشروع القرار A/HRC/55/L.24 صياغة تلائم أكثر المحافل التي تتناول قضايا السلام والأمن، لأن ذلك يمكن أن يزيد من التسييس والاستقطاب في المجلس. وينبغي تفضيل النهُج التي تعزز الحوار مع البلدان المشمولة بالبند 4 من جدول الأعمال. وقال أيضاً إن وفد بلده صوت لصالح القرار لأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس تحتاج إلى رصد مستمر. لكنه أعرب عن تعويله على أن تتخذ المبادرات المقبلة نهجاً أكثر توازناً وأن تستخدم موارد المجلس استخداماً أكثر ترشيداً.

99- **السيد أنتوي** (غانا): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار A/HRC/55/L.21 بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية لأن عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ضروري لجمع معلومات مستقلة وذات مصداقية عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وقال إن وفد بلده يحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون البناء مع الأمم المتحدة للمساعدة في ضمان حقوق الإنسان لمواطنيها وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وأضاف المتحدث أن وفد بلده وإن كان يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في سوريا، فهو يرى أيضاً أن رصد حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى مبدأي الحياد وعدم الانتقائية. ولذلك أعرب عن اعتقاده الراسخ أن آليات رصد حقوق الإنسان ينبغي أن تغطي كامل أراضي الجمهورية العربية السورية بدلاً من أن يقتصر رصدها فيما يبدو على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وقال إن وفد بلده يضع في اعتباره أن النزاع الراهن والانتهاكات المتكررة لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية عوامل تسهم في حرمان الشعب السوري من التمتع بحقوق الإنسان الواجبة له، ومن ثم دعا إلى وضع حد لهذه الانتهاكات وانسحاب جميع القوات الأجنبية من الجمهورية العربية السورية.

100- **السيد عليمباييف** (كازاخستان): قال إن وفد بلده يؤمن بتعزيز النظام العالمي القائم على ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وينبغي أن يتمتع شعبا جمهورية إيران الإسلامية وبيلاروس بالحق في اختيار طريق تنميتهما بصورة مستقلة وتقرير مستقبلهما وفقاً للالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية لدولتيهما، في إطار حوار سلمي وشامل. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان المعنية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ذات الصلة أن تعمل معاً بحسن نية وبطريقة بناءة. وخلص بناءً على ذلك إلى أن وفد بلده لا يؤيد مشروعي القرارين A/HRC/55/L.6 وA/HRC/55/L.24. وقال إنه يؤيد بدلاً من ذلك تقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الدول في ميدان حقوق الإنسان.

101- **السيدة رودزلي** (ماليزيا): قالت إن وفد بلدها يؤمن بالدور المهم الذي يضطلع به المجلس في معالجة حالات حقوق الإنسان بنزاهة وموضوعية ويتابع عن كثب تطور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في أوكرانيا. وبناءً على ذلك، سيواصل وفد بلدها إجراء تقييم موضوعي لجميع المعلومات المقدمة من مفوضية حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، ويحث الآليات ذات الصلة على الاضطلاع بولاياتها بحكمة، من أجل تيسير الحوار والمفاوضات بين الأطراف.

ويجب على المجلس، في جميع القرارات المتعلقة بهذا الموضـــوع، أن يدعو بقوة أطراف النزاع كافة إلى الاحترام الواجب للقانون الدولي لحقوق الإنســـان. ويجب أن تظل الجهود المبذولة لمعالجة الحالة في أوكرانيا متماشـــية مع ولاية المجلس المحددة في قرار الجمعية العامة 251/60 ومجموعة تدابير البناء المؤسسي المحددة في قرار المجلس 1/5.

102- وقالت المتحدثة إن وفد بلدها صـوت لصـالح مشـروع القرار A/HRC/55/L.25 بشـأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، استناداً إلى موقفه المتمثل في التمسك بالمبادئ الأسـاسـية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام السـيادة والسـلامة الإقليمية والتسـوية السـلمية للنزاعات من أجل صـون السـلم والأمن الدوليين. وأضـافت أن وفد بلدها سـيواصـل دعم جميع الجهود الرامية إلى صـون السـلم والأمن الإقليميين والدوليين والتي تتماشـى مع مقاصـد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. وحثت جميع الأطراف على احترام المدنيين الأبرياء وحمايتهم والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنسـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسـان. وختمت قائلة إن مبدأ المسـاواة في المعاملة يجب أن يُطبق على نحو متسـق في معالجة جميع النزاعات وفي ضـمان المسـاءلة والعدالة ليس فقط في أوكرانيا وإنما أيضاً في مناطق النزاعات الأخرى، بما في ذلك فلسطين.

رُفعت الجلسة الساعة 17/00.